Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special, 275-283, E-ISSN: 2709-4251, **P-ISSN:** 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb20261032

Economic reform policies in Iraq: reality and aspirations

Maliha J. Abd [1], Yusra R. Jabbar[2], Naba k. Hady[3]
[1,2,3] College of Administration and Economics, Al-Qadisiyah University, Iraq
Maliha.abdl@qu.edu.iq Yusra.Rasem@qu.edu.iq Nabaa.k.hadi@qu.edu.iq

Article information:
Published: 5–11– 2026

Corresponding author:
Maliha J. Abd
Maliha.abdl@qu.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The research addressed the possibility of achieving economic reform in Iraq based on the directions of the competent international institutions, of which Iraq is a member or observer, as institutions possessing great capabilities and experience accumulated from more than 190 member states in these institutions. For this reason, the research included two main points: the theoretical framework for economic reform and international institutions. The second point dealt with the international institutions' vision for economic reform in Iraq, in addition to The most important conclusions and recommendations reached by the research focused on the weak points that Iraq suffers from. The research also recommended a number of points, including the necessity of benefiting from the expertise of these institutions in the economic and social fields in a way that reflects the achievement of the public interest of Iraqi society. At the end of the research, the approved sources for the research were established so that the subject would be completed to the extent possible to achieve the objectives from which it was launched.

Keywords: Economic reform, Iraq, international institutions

Conclusions:

1. The research hypothesis has been proven, demonstrating the great importance of implementing economic reform in Iraq in accordance with the approaches and vision of international institutions.
2. Iraq is concerned with economic reform; however, it faces the problem of fluctuations in revenue and financing due to its dependence on a single-sector economy.
3. The research revealed that Iraq experiences unstable economic growth, as its growth is linked to the level of global economic stability. Consequently, fluctuations in global oil prices have a direct impact on the Iraqi economy.
4. The research concluded that Iraq suffers from monetary inflation and a continuous depreciation of its currency over time. Although the government has made considerable efforts to address these issues, such efforts remain insufficient.
5. The research concluded that Iraq suffers from very high poverty rates, which hinder the achievement of economic development goals, the improvement of social welfare, and the attainment of overall stability.
6. The research found that Iraq suffers from an imbalance in its trade balance. Therefore, efforts must be made to achieve trade balance and diversify the Iraqi economy.
7. The research concluded that there are widespread cases of administrative and financial corruption in Iraq.

سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق: الواقع والطموح

مليحة جبار عبد [1*]، يسرى راسم جبار [2]، نبأ كاظم هادي[3]
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، الديوانية، العراق
Maliha.abdl@qu.edu.iq Yusra.Rasem@qu.edu.iq Nabaa.k.hadi@qu.edu.iq

معلومات البحث:
تاريخ النشر: 2026 –11–5

المؤلف المراسل:
مليحة جبار عبد
Maliha.abdl@qu.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:
تناول البحث إمكانية تحقيق إصلاح اقتصادي في العراق مستنداً على توجهات المؤسسات الدولية المختصة والعراق عضواً فيها او مراقب بأعتبارها مؤسسات تمتلك القدرات والخبرات الكبيرة متراكمة من اكثر من دولة عضواً في هذه المؤسسات كما تتيح الفرصة للتعاون الاقتصادي والاستفادة من الخبرات الدولية، ومن اجل ذلك فقد تضمن البحث نقطتان اساسيتان وهى الاطار النظري للاصلاح الاقتصادي، اما النقطة الثانية فقد تناول رؤية للاصلاح الاقتصادي في العراق، بالإضافة الى اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث والتي ركزت على نقطا الضعف التي يعاني منها العراق كما اوصى البحث مجموعة من النقاط منها ضرورة الاستفادة من خبرات هذه المؤسسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بما ينعكس لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع العراقي، وفي ختام البحث فقد تم تثبيت المصادر المعتمدة للبحث ليتم بذلك الموضوع بالقدر الممكن لتحقيق الاهداف التي انطلق منها.

الكلمات المفتاحية: الاصلاح الاقتصادي، العراق، التعاون الاقتصادي.

المقدمة:

يشير الإصلاح الاقتصادي الى ضرورة إزالة التشوهات الناجمة عن اللوائح أو التدخل الحكومي، والى إجراء الإصلاحات في السياسات الموجهة لتحقيق تحسينات في الكفاءة الاقتصادية، إما عن طريق القضاء على التشوهات أو الحد منها في قطاعات الاقتصاد أو عن طريق إصلاح السياسات على مستوى الاقتصاد مثل السياسة الضريبية والمنافسة مع التركيز على الكفاءة الاقتصادية، كما يشير الإصلاح الاقتصادي عادة إلى إلغاء القيود، أو في بعض الأحيان إلى الحد من حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد، وتشمل برامج الإصلاح ما يلي: توحيد المؤسسات المالية، والخصخصة. والتسويق والتوطين والتأميم وإلغاء القيود وغيرها مما تهدف الى تحقيق التغيير نحو الافضل وبما يواكب التغيرات العالمية وقد برز مفهوم الإصلاح الإقتصادي على الصعيد الدولي في أروقة النظام الرأسمالي منذ تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت مضامين الاصلاح الاقتصادي بمختلف أطرها هي واحدة من المفاهيم الحديثة التي ترشحت كدعوات من صندوق النقد الدولي، وسرعان ما تحولت الى ظاهرة اقتصادية عالمية دفعت الانظمة الرأسمالية والمنظمات الاقتصادية الدولية نحو تطبيقها وتوسيع دورها، وخاصة بعد التطبيقات الناجحة لهذه الفكرة في العديد من دول العالم النامية، وعلى الرغم من الأنعكاسات الايجابية لظاهرة الاصلاح الاقتصادي على المستوى العالمي، إلا إنها أشرت في الوقت نفسه تدخلاً خارجياً من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول المانحة في التخطيط والإشراف على تطبيقات الإصلاح الإقتصادي في العديد من الدول النامية وبمديات مختلفة في مضامينها وتطبيقاتها عن المطالب الوطنية الحقيقية لهذه الدول. لذلك تصاعدت المطالبات في الدول النامية والدعوات المجتمعية نحو ترسيخ منهج وطني للإصلاح الإقتصادي تتبناه الحكومة بمنهج وخطة جديدة تتضمن القبول والعمل في مختلف أنحاء العالم.

ويعد العراق أحد الدول النامية التي اتجهت نحو الإصلاح الاقتصادي بما يتماشى مع المتطلبات العالمية الجديدة كما تصاعدت الدعوات من قبل الجهات الدولية والدول المانحة فور انهاء الحرب في شهر نيسان عام 2003 لتطبيق خطوات الإصلاح الإقتصادي، إلا إنها إصطدمت بحجم الدمار الهائل الذي سببه الاحتلال الأمريكي للعراق. ومع ذلك إستمرت هذه التوجهات ووجدت منفذاً (رسمياً) لها من خلال التدخل لمعالجة أزمة الديون العراقية، وعندئذٍ فرضت جانباً من صيغ تدخلها بالاشتراط بتخفض الدعم لمفردات البطاقة التموينية، ورفع أسعار المشتقات النفطية مقابل المساهمة بتخفيض الديون العراقية وبالتعاون والتنسيق مع نادي باريس.

الأهمية

يعد البحث من البحوث التطبيقية المهمة التي طرحت موضوع ذو أهمية كبيرة في الوقت الحاضر والمستقبل وهو كيفية انسجام الاهداف الوطنية داخل العراق لذلك فأن تحقيق الاصلاحات وفق توجه هذ المؤسسات الدولية من المواضيع المهمة وذات بعد اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت لتحقيق العدالة والرفاه الاجتماعي.

المشكلة

ينطلق البحث من مشكلة محددة يمكن صياغتها بالسؤال الأتي وهو هل ان هناك فائدة من اجراء الاصلاحات الاقتصادية وفق توجه المؤسسات الدولية المختصة.

الفرضية

يفترض البحث انه من المهم اجراء الاصلاحات الاقتصادية في العراق وفق توجه المؤسسات الدولية كونها ذات خبرة طويلة وتمتلك القدرات الفنية اللزمة لاجراء الاصلاحات الاقتصادية بما يحقق الاهداف المرجوة.

الهدف

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الاصلاحات الاقتصادية في العراق وذلك لاهميتها الكبيرة في تحقيق الرفاه للمجتمع العراقي وبما ينسجم مع التوجهات الدولية وتطبيق المعايير والخطوات المعتمدة في دول العالم من خلال المؤسسات الدولية المختصة.

المحور الأول : الجانب النظري

تناولت العديد من المصادر والبحوث هذا المفهوم بالدراسة والتحليل، لعل أهمها بأنه "عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية شاملة ومستمرة تستدعي فك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة صياغتها من جديد بحيث يؤدي ذلك لظهور أفكار وقيم وعلاقات اقتصادية واجتماعية جديدة تؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين كذلك هو "تعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ماهو متاح من موارد وذلك من خلال ايجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب كلي يتلائم وتركيبة العرض وبإعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلاً عن إعتماد سياسات اقتصاد جزئي تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الاسعار وتعزيز المنافسة وتخفيف السيطرة الادارية

فالإصلاح الإقتصادي عملية فنية في محتواها ومضمونها، لكنها تحتاج إلى فلسفة تعتمد إرادة سياسية وموافقة جميع الطبقات والشرائح الإجتماعية التي ستقوم بالإصلاح وتتحقق مصالحها في نهاية المطاف، وكل تردد أو تأجيل لإصلاح يؤدي لأنقسامات في الأراء الإجتماعية، ومن ثم تأجيل الإصلاح أو الإكتفاء بالترميم وتعديل وتطوير بعض التشريعات التي لاتشكل في مجموعها إلا جزءاً من الإصلاح الإقتصادي.

"فالإصلاح" عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية شاملة، تشمل جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، وكافة الفئات والشرائح الإجتماعية بحيث يتأثر ويؤثر الجميع من خطوات الإصلاح، وإذا لم تكن الخطوات مدروسة ومتكاملة فالنتائج ستصيب البعض على حساب البعض الآخر، لذلك من الممكن ظهور تضارب الأراء وتعارضها أحياناً تجاه فكرة ومضمون الإصلاح الإقتصادي.

المحور الثاني :واقع الاقتصاد العراقي ومؤشرات الاصلاح

أولا: مبررات القيام بالإصلاح الإقتصادي في العراق

1- تذبذب النمو الاقتصادي في العراق

يعد النمو الاقتصادي أهم متغير في الاقتصاد وتعتمده دول العالم في معرفة المستوى الاقتصادي وذلك لشموليته ودقته فضلاً عن اعتماده من قبل المؤسسات العالمية لغرض القياس والمقارنة، ويعبر عن النمو الاقتصادي من خلال حجم الناتج المحلي الإجمالي في البلد، كونه يتضمن عمليات الانتاج كافة في البلد وهو اقرب واشمل رقم يتم احتسابه ويعتمد من قبل جميع دول العالم كمؤشر مهم للنمو الاقتصادي، اذ يعد الناتج المحلي الإجمالي هو من أهم المؤشرات التي توضح مستوى النشاط الاقتصادي للبلد، وأكثر المعايير شمولية لبيان مجمل انتاج البلد من السلع والخدمات، كما انه يساعد صناع السياسة الاقتصادية لتعرف ما إذا كان البلد يعاني من توسع او انكماش، وغيرها من المشاكل الاقتصادية، ويلاحظ من خلال الجدول (1) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق خلال السنوات المتفرقة للمدة (2004- 2022) وتميزت هذه المدة بالكثير من التغيرات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية وغيرها من الظروف، والتي تميزت بعض منها بحدوث فراغ دستوري نتيجة لتفكك مؤسسات الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي وما نتج عنها من اختلالات وتشوهات واضطرابات أمنية بعد عملية الاحتلال فضلاً عما نتج عنها من غياب الاستراتيجيات الواضحة للتنمية الاقتصادية والتي أدت إلى تعطيل أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي بعد تردي سواء أكانت الإنتاجية منها أم الخدمية في ظل غياب نظام الاقتصاد الحر وفقا للدستور العراقي، وفي هذه المرحلة تم أعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية للدولة باتجاه اللامركزية وأعطاء دور الى القطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وفتح باب الاستثمار، الا ان رغم هذه التغيرات في الاقتصاد العراقي، كان للعامل الأمني الدور الأبرز في تغيرات حجم الناتج المحلي الاجمالي في العراق فقد معدل النمو يتباين بين مدة واخرى نتيجة لما يمر به العالم من اضطراب امني وما يتبعها من اجراءات امنية مشددة تجعل المستثمر يعزف عن الاستثمار وتشجع رأس المال للهروب الى مناطق أكثر أمناً، ويظهر من بيانات الجدول آنف الذكر ان نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والأمنية وغيرها، ونلاحظ ان حجم الناتج المحلي الاجمالي بلغ 27.366 مليون دولار عام 2004 ، نتيجة لوجود نوع معين من الاستقرار والتفاؤل بين افراد المجتمع المحلي بأن ما جاء به الاحتلال من تغيير هو الافضل الا ان هذه الأمنيات لم تتحقق فنلاحظ انخفاض معدل النمو الاقتصادي في العامين 2005 و2006 قد انخفض بشكل كبير نتيجة لنشوء نوعين من ردود الفعل من المجتمع منها من يدعي بالمقاومة (هدفه محدد وهو بضرب المصالح الاجنبية في العراق) ومنها (الارهابيون) الذين يقتلون المواطنين العراقيين بدون وجه حق، ومما تقدم نلاحظ انخفض

نمو الناتج الى 0.22 % عام 2005 ثم الى 0.20 % عام 2006، كما استمر حجم ومعدل النمو بالزيادة بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية رغم انه انخفض عام 2014 عن العام السابق له بسبب الوضع الأمني اذ بلغ 128.491 مليون دولار نتيجة لتراجع الملف الأمني العراقي وسيطرة الارهاب على بعض محافظات العراق فقد بلغ (0.20%) واستمر النمو حتى عام 2016، اذ بلغ (0.29%) الا ان بعد تحرير المناطق ورجوع الاهالي واستتباب الأمن المجتمعي فقد حقق معدل نمو موجب لعام 2018 بمعدل نمو قدره 0.27 %، في حين انخفض عام 2020 بسبب تأثير جائحة كورونا نهاية عام 2019، ممار ادى الى تراجع معدل النمو الى 0.11- في حين استعاد نشاطه عام 2022 وحقق معدل نمو قدره 0.04%. ويبين الجدول (1) ما تقدم ذكره.

جدول (1): حجم ومعدل النمو في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) (مليون دولار)

التفاصيل / السنوات	حجم الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو%
2004	27.366	-
2005	33.379	0.22
2006	40.314	0.21
2014	228.491	2.19
2016	166.274	0.29
2018	212.407	0.28
2020	189.965	-0.11
2022	197.333	0.04

Source: https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators

2- السيطرة على ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي

تعد ظاهرة التضخم من المشاكل المهمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجة الاضطرابات التي تواجه العراق والظروف الإقتصادية والإجتماعية والأمنية التي أدت الى عدم انتظام عمل السوق المحلي وأسباب أخرى تتعلق بالنواحي النقدية والمالية منها عدم استقرار سعر الصرف، فضلاً عن الاختلال الهيكلي في الإقتصادي العراقي بين الطلب والعرض نتيجة لانخفاض الإنتاج المحلي وعدم قدرته على مواجهة الطلب المحلي والارتفاع في مستوى العام للأسعار بشكل مستمر، بالإضافة الى زيادة عرض الكتلة النقدية والى عدم وجود سياسة مالية تشجع الاستثمار داخل البلد.

جدول (2): معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2022)

التفاصيل / السنوات	الرقم القياسي للأسعار (100=2007)	معدل التضخم %
2004	36.4	27.0
2005	49.9	37.0
2006	76.4	53.2
2014	145.9	2.2
2016	148.5	0.3
2018	149.3	0.4
2020	105.1	0.6
2022	**107.2**	**0.5**

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية العامة الاحصاء والابحاث، نشرات سنوية لسنوات مختلفة.

ويبين الجدول(2) معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار في العراق، ومن المهم ان نبين خلال تحليلنا ان هناك عوامل عدة ساهمت على تنامي معدلات التضخم في العراق في أول المدة موضوع الدراسة من 2004 الى 2006، اذ انه بسبب إن انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار المشتقات النفطية، فضلاً عن أزمات السكن وبالتالي ارتفاع كلفة أسعار الدور المستأجرة وارتفاع كلفة المواد الغذائية وغيرها من العوامل خلال المدة المذكورة، كل ذلك أدى إلى ارتفاع مستوى الاسعار القياسية ومعدلات التضخم، وكذلك زيادة حجم الإنفاق العام الى مستويات قياسية ونتيجة لما تقدم فأن المستوى العام للأسعار ارتفع الى 36.4% عام 2004 ثم الى 76.4% عام 2006، اما معدل التضخم فقد ارتفع هو الآخر من 27% عام 2004 الى 53.2% عام 2006، وظلت مستويات الاسعار بارتفاع مستمر لتبلغ 145.9% عام 2014، رغم تعرض العراق لأزمة مالية متأثراً بالازمة المالية

العالمية، اما بالنسبة للتضخم فقد انخفض متأثراً بالأزمة المالية العالمية الأولى التي تأثر بها العراق بشكل كبير،

ومن ثم فقد انخفض معدل التضخم الى 2.2% عام 2014 بسبب الظروف الخارجية والداخلية المحيطة وفقدان الثقة في الإقتصاد وتراجع النشاط التجاري بشكل كبير بسبب الأزمة العالمية وانخفاض اسعار النفط الخام، فضلاً عن تنامي الفساد الإداري والمالي وضعف الرقابة على التجارة وغيرها من العوامل الأخرى التي ساهمت في استمرار المستوى العام للأسعار بالارتفاع، فقد ارتفع بشكل كبير من 145.9% عام 2014، الى 149.3 %عام 2020، اما معدل التضخم فنجد انه يتذبذب ما بين الارتفاع والإنخفاض الا انه أصبح ضمن سيطرة وتحكم البنك المركزي العراقي عليه بشكل كبير من خلال العمل المشترك مع المنظمات الدولية المختصة و العمل على التحكم بنوع السياسة النقدية المناسبة له، اذ نجدا انه تغير من 27% عام 2004 الى 2.2.% عام 2014، ثم انخفض الى 0.6% عام 2020 نتيجة أزمة كورونا(coved-19) نهاية عام 2019 وانخفض مستوى العام للأسعار الى 105.1% لنفس العام، في حين انخفض مستوى الاسعار الى 107.2 عام 2022 اما معدل التضخم فقد بلغ 0.5% وهو ضمن الحدود الطبيعية وبالعمل المشترك مع صندوق النقد الدولي، كما ان البنك المركزي ومن خلال السياسة النقدية استخدم أسلوب مزاد العملة كأحد أدواته غير المباشرة لمعالجة المشاكل الإقتصادية في العراق وهي من الأساليب الحديثة للمحافظة على استقرار سعر الصرف والحد من التضخم.

ومما سبق نستنتج ان خفض معدلات التضخم هو هدف أساسي بالنسبة للبنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية وحماية الاقتصاد من الصدمات بهدف كبح جماح التضخم وزيادة القوة الشرائية للأفراد مع وجود تكاليف واعباء تتحملها ميزانية البنك المركزي، ويتم ذلك بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكما يبينها الجدول.

3- تحليل واقع الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)

يعد الميزان التجاري أحد مكونات ميزان المدفوعات وله أهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم سواء كانت دولة نامية او متقدمة، كونه يقيد جميع المعاملات التجارية مع الخارج، وللميزان التجاري أهمية كبيرة في الإقتصاد العراقي، لما له أهمية في تقيم المركز الخارجي للاقتصاد العراقي سواء كان في حالة فائض او عجز، وخصوصاً ان هذا الميزان يعتمد على تصدير النفط الخام الذي له دور بارز في تمويل الاقتصاد العراقي، كون اقتصاد العراق يتسم بعدم التنوع في مصادر الإيرادات مقارنة بالتنوع الشديد في الاستيرادات من الخارج، من خلال توفير العملات الصعبة وخصوصاً، وخلال مدة الدراسة يلاحظ ان العراق اعتمد على العالم الخارجي في توفير متطلباته الاقتصادية كافة وذلك لأنه لا يمتلك القدرة الإنتاجية الكافية لمواكبة التطور لافتقاره الى القاعدة الإنتاجية والمرونة اللازمة للتعامل مع التغيرات العالمية فضلاً عن الأسباب المتعلقة بسوء التخطيط والإدارة فيما يتعلق بتطبيق السياسات الاقتصادية التجارية وغيرها[1]، مما انعكس سلباً على واقع الاقتصاد في العراق، كما تميز العراق بسرعة اجراءات تحرير التجارة الخارجية برعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي اضرت الاقتصاد اكثر مما نفعته كونه غير مؤهل للمنافسة العالمية وصناعاته المحلية مازالت تحتاج الى الدعم والحماية من الحكومة، وجاء ذلك بعد ربط الاقتصاد العراقي بالأسواق العالمية ورفع العقوبات الاقتصادية بعد عام 2003[1]، ويبين لنا الجدول(3) طبيعة تطور الميزان التجاري العراقي لسنوات متفرقة للمدة من (2004-2022) وهي فترة تم فيها انفتاح العراق نحو التجارة الخارجية والانسجام مع توجهات المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، وتميزت بأن صادرات العراق السلعية شهدت تحسناً ملحوظاً وبأرتفاع مستمر وذلك بسبب مضاعفة الانتاج النفطي بشكل اساسي بالإضافة الى ارتفاع دورهُ في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لذا فأن الارتفاع في اسعار النفط العالمية يؤدي الى زيادة الكمية المصدرة من النفط الخام اذ سجلت صادرات العراق 21233213 مليون دينار، في عام 2004، ثم ارتفعت الى 75972447 عام 2008، وبمعدل نمو سنوي قدره 2.58% وما يميز هيكل الصادرات السلعية هو اعتماد العراق على تصدير النفط فقط ما يقارب 99% وانخفاض الأهمية النسبة لبقية السلع المصدرة للخارج بشكل كبير لا يتجاوز 1%، لذلك نجد انه عند تعرض العراق للأزمة المالية العالمية التي بين أثرها عام 2009 قد انخفضت قيمة الصادرات الى 47009054 مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره 0.38- ، ثم تحسن لاحقاً بعد انتهاء تلك الأزمة، كما ان عاد وانخفض الى 61205479 مليون دينار عام 2015، وبنسبة نمو متواضعة بلغت 0.3 % وهو دليل على تركز الصادرات في العراق بشكل كبير وان الخلل الهيكلي في الاقتصاد العراقي بحاجة الى اعادة اصلاح جذري، فضلاً عن الانخفاض في قيمة الصادرات الى 55798354 مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو سالب قدره 0.46-% ، اما عام 2022 فقد وبعد تحسن الاوضاع الاقتصادية العالمية وانتهاء الاجراءات الاحترازية من جائحة كورونا فقد تمت زيادة معدل الصادرت بنسبة 0.24%، ونستخلص من ذلك ان قيمة الصادرات العراقية تتأثر بتغير اسعار النفط عالمياً ورغم ذلك ان الاقتصاد العراقي حقق فائض مالي في معظم السنوات إستثناء البعض منها كما في عام2004 فقد بلغ العجز - 4159903 مليون دينار، بسبب عدم قدرة الاقتصاد لمواجهة الاستيرادات المتنوعة وبدون رقابة وسيطرة عليها، وكذلك حقق عجز في عام 2009 بقيمة -2481896 مليون دينار وذلك عقب الازمة المالية بسبب استمرار الاستيراد من الخارج لعدم وجود بنى تحتية تعوض المستورد بالمنتج المحلي، وهذا ما اهتمت به المؤسسات الدولية في الحث على تنويع الاقتصاد العراقي وعدم تركز الصادرات بمنتج واحد فقط فضلا عن ضرورة تبسيط اجراءات التصدير.

اما عند النظر الى قيمة الاستيرادات فنجد ان هناك تذبذب في تطور نشاط الاستيراد من الخارج خلال مدة الدراسة ويرجع ذلك لاسباب عدة من بينها ما تم ذكره قبل قليل مثل

تغير قيمة الصادرات النفطية في بعض السنوات، فضلاً عن لذلك نجد ان المدة 2004-2015 شهدت ارتفاع في مستوى الإستيرادات من الخارج اذ سجلت 25393116 مليون دينار عام 2004، ثم ارتفعت الى 42318141 مليون وبمعدل نمو قدره 0.67% ثم مع تحقيق نمو موجب الا انه تراجع الى 56589229 مليون في العام 2015 وبمعدل نمو قدره0.14% ويأتي ذلك نتيجة تطوير القطاع النفطي العراقي باعتباره القطاع القائد للتنمية، وكذلك رفع معدلات التبادل التجاري ما بين العراق ودول العالم، مما شجع على الاستيراد من الخارج وبدون ضوابط او تعريفة كمركية، لذلك زاد الطلب الكلي على المنتجات السلعية المستوردة بالمقابل انخفاض المعروض المحلي لعدم قدرته الإيفاء بالمتطلبات المتزايدة للافراد لتعويض الطلب فضلا وكل ذلك مدعوماً بزيادة دخول الافراد، واستمر ارتفاع حجم الإستيراد من الخارج بنسب متفاوتة كانت اقلها 40782379 مليون عام 2016 بمعدل نمو قدره 0.2- % إذ تأثرت تلك الإستيرادات بالأزمة المالية العالمية وتعرض العراق للأرهاب واحتلال بعض المحافظات العراقية من قبل تلك العصابات مما ادى الى اتباع سياسة تقشفية مما ادى الى تقليص حجم الإستيراد.

وبعد استقرار الوضع الاقتصادي وتحسن اسعار النفط عالمياً نلاحظ ارتفاع حجم الاستيراد مرة اخرى الى 54525097 مليون دينار وبمعدل نمو قدره 0.34% عام 2018، ثم ليتراجع الى نمو سالب عام 2020 نتيجة لتفشي الجائحة coved-19 بين مختلف دول العالم نهاية عام 2019، اذ بلغ حجم الاستيراد من الخارج48785341 مليون عام 2020 [1]، وبمعدل نمو سالب قدره 0.18-%، وكذلك الحال عام 2022 اذ استمر حجم الاستيرادات بالتراجع الى 48030939 مليون وبمعدل نمو سالب قدره 0.02-%اما واقع الخلل في الميزان التجاري فقد غلب عليه انه ميزان موجب في معظم السنوات عدا عام 2004وهي السنة الأولى بعد الاحتلال وعدم قدره الاقتصاد على لاستجابة للطلب المتزايد، وكذلك عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية، وهو ما يبينه الجدول والشكل في ادناه، ونتيجة لهذا الخلل في الميزان التجاري كما يبينه الجدول(3) نلاحظ اهتمام المؤسسات الدولية مع الجهات المختصة في العراق بتحسين الميزان والاستفادة من حجم الفاض في تحقيق التنويع الاقتصادي وتنمية القطاعات الحقيقية الاخرى.

جدول (3): الميزان التجاري في العراق لسنوات متفرقة للمدة (2004-2022) مليون دينار

التفاصيل / السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات %	الاستيرادات	معل نمو الاستيرادات %	الفائض أو العجز في الميزان التجاري
2004	21233213	-	25393116	-	4159903-
2008	75972447	2.58	42318141	0.67	33654306
2009	47009054	-0.38	49490950	0.17	2481896-
2015	61205479	0.30	56589229	0.14	4616250
2016	49236211	-0.20	40782379	-0.28	8453832
2018	102941904	1.09	54525097	0.34	48416807
2020	55798354	-0.46	48785341	-0.11	7013013
2022	69325490	0.24	48030939	-0.02	21294551

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، نشرات سنوية لسنوات متفرقة.

4- تزايد معدلات الفقر في العراق

يعد موضوع الفقر من أهم المواضيع التي تهتم بها المؤسسات الدولية وذلك لكونها ذات انعكاسات كبيرة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1]، وتمثل علاقة الأمن مع الفقر علاقة وطيدة اذا انه كلما شهد المجتمع استتباب الامن والاستقرار العام فأن ذلك يؤدي الى زيادة فرص التنمية والاستثمار، وبالتالي يؤدي الى التشغيل للايدي العاملة ومن ثم يخفض نسب الفقر بشكل كبير جداً وهي ما تكون سياسة مناسبة للتعامل مع كل حالة وفق نظرة استراتيجية[1]، اما عند ترتفع مستويات التدهور الأمني وزيادة معدلات الخطر والصراعات والتهديد والقتل كلما ادى ذلك الى تشريد السكان وغلق المصانع وتوقف الاعمال والمصالح العامة وبالتالي تسريح العمال ومن ثم ترتفع معدلات الفقر، وقد عرف العراق عبر تاريخه الطويل مراحلَ من الرفاه والتقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ومراحل أخرى من التراجع وانتشار الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الفقر، وقد ألقت العقوبات الاقتصادية الامريكية الدولية على العراق[1]، وتداعيات الاحتلال العسكري الأميركي عام 2003، بظلالها القاتمة على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي، وكان من نتائجها السلبية انتشار ظاهرة الفقر[1]، وقد بلغ خط الفقر المدقع 29.1% في عام 2004، ارتفع هذا إلى 51% في عام 2005، اي ان اكثر من نصف السكان العراقيين يعيشون تحت خط الفقر، وهذا يعني أن أكثر من نصف سكان العراق لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية غير الغذاء عام 2005، وقد انخفض معدل الفقر في عام 2008 إلى 22.5%، على الرغم من انتشاره بمعدلات مختلفة بين المناطق الحضرية والريفية، إلا أنه في المناطق الريفية يبلغ حوالي 39.3 %، بينما يبلغ معدل الفقر الحضري 16.1 %[1]. ثم انخفض معدل

الفقر عام 2010 الى 19.3 % ثم إلى 18.9% عام 2012، نتيجة لسعي الحكومة لمعالجة هذه الظاهرة التي بدأت ملامحها تنعكس سلباً على الوضع المجتمعي العام، اما عام 2014 فقد ارتفعت نسبة الفقر إلى 22.2%، بعد أن عانى العراق من الأزمة المالية وأزمة الإرهاب، مما يعني أن معدل الفقر رجع إلى مستوى عام 2008، الا انه من المقرر وفقاً لاهداف التنمية المستدامة التي يسعى العراق لتحقيقها بالتعاون مع المؤسسات الدولية المختصة أن ينخفض معدل الفقر في العراق إلى 13.0 % عام 2015، وعند الرجوع الى حقيقة وضع الفقر في العراق فقد ظل حتى عام 2016 بحدود 20% في حين انخفض بشكل طفيف عام 2018 الى 19%، في حين عاد معدل الفقر في الارتفاع الى 20.1% عام 2020 وهو بسبب تأثير جائحة كورونا فضلاً عن توقف الكثير من المشاريع وخصوصاً القطاع التجاري، كما استمر بالارتفاع الى 25.0% عام 2022 وهو مشروع خطير يبين ان ربع سكان العراق يعانون من الفقر مما يتطلب مزيد من الجهود لمعالجة مشكلة الفقر بالتعاون مع المؤسسات الدولية المختصة، ويبين الجدول (4) ما تقدم ذكره ، ونتوصل ان هذه المعدلات العالية للفقر ترتبط بما يحققه العراق من ايرادات احادية وعدم وجود تنوع اقتصادي يضمن العمل والتشغيل لجميع الفئات، كما ان زيادة اعداد السكان وارتفاع مستويات الاعالة احد اسباب الفقر في العراق والتي تسعى الحكومة للقضاء على هذه المشكلة بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة، والتي بينت ان هناك تفاوت مناطقي في مستويات الفقر في العراق.

جدول (4) : معدلات الفقر في العراق لسنوات متفرقة للمدة (2004-2022)

السنة	2004	2005	2008	2010
نسبة الفقر	% 29.1	% 51.0	% 22.5	% 19.3
السنة	**2012**	**2014**	**2015**	**2016**
نسبة الفقر	% 18.9	% 22.0	% 13.4	% 20.0
السنة	**2018**	**2020**	**2022**	
نسبة الفقر	% 19.0	20.1	25.0	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير السنوي لسنوات مختلفة للمدة (2004-2022).

ثانيا: متطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق وفق رؤية المؤسسات الدولية

إن لتبني سياسة إصلاح إقتصادي وطني في العراق، ووفقاً للمعوقات السابقة والتي أفرزت أثارها السلبية على مجمل الحياة الاقتصادية والإجتماعية وكذلك السياسية منها، يتطلب وضع سيناريو وطني كفيل للنهوض بالقطاعات الإقتصادية والإجتماعية، وأهمها الآتي:

1-الأنتقال إلى إقتصاد السوق الحر

إن إنشاء بيئة ملائمة للإستثمار العام والخاص(المحلي والاجنبي) كمحرك للنمو الإقتصادي المستدام، وخلق وتهيئة ظروف مناسبة لتحقيق أقصى فائدة من الإندماج في الإقتصاد العالمي، يقتضي إتخاذ الكثير من الإجراءات وإصدار التشريعات للإنتقال التدريجي من الإقتصاد الشمولي المركزي إلى الإقتصاد الحر[1]، وفي المقدمة يأتي تطوير القطاع الخاص وخلق بيئة ملائمة للأستثمار وتعزيز سيادة القانون في النشاطات المالية والتجارية والصناعية، بما يضمن حق الملكية الخاصة وتأسيس الأعمال وتسهيل الحصول على القروض وإصدار الرخص وعدالة ومصداقية العقود وتنفيذها لتحقيق العدالة وتساوي الفرص.

كذلك التركيز على تطوير وإصلاح قطاعي الطاقة والزراعة، فمن المهم إستحداث قطاع طاقة يلبي إحتياجات العراق، ويحقق أقصى فائدة ممكنة، ووضع إطر تنظيمية مؤسساتية على أسس قانونية ودستورية تعتمد أفضل الممارسات المحلية والدولية.

2- تشغيل العاطلين والقضاء على الفقر

إن معالجة البطالة في العراق تتطلب حلول إستثنائية، خاصة وإن نسبة خريجي الكليات مرتفعة، والتي تتطلب أولاً وقف آليات توليدها، وهذا يحتاج إلى الشروع بإصلاحات إقتصادية تطال كل مفاصل الحيا الإقتصادية وخلق فرص عمل يتم توليدها في القطاع الخاص وعدم الإعتماد على القطاع العام الذي يستوعب ثلث القوى العاملة العراقية، مما يوضح مدى الترهل في هذا القطاع. كما يتطلب الأمر تشجيع عمليات تنظيم السكان وتحديد النسل من خلال برامج توعية لاتتوقف عند حدود الإعلام، بل لابد وإن تصل إلى المدارس والجامعات، وأن تضطلع مؤسسات المجتمع بدور مهم ورئيس، إذ إن معدلات النمو السكاني في العراق من أعلى المعدلات في العالم، كذلك معدلات الخصوبة. كما يحتاج الأمر إلى إعادة النظر بالنظام التعليمي في العراق بشكل يجعل سوق العمل يستوعب الخريجين هذا من جهة، بالإضافة إلى دور برنامج القروض الصغيرة الذي تديره وزارة العمل والشؤون الإجتماعية دور كبير في تشغيل أعداد كبيرة من الخريجين من جهة أخرى، إلا إن هذا البرنامج يفتقر إلى الشفافية وإلى متابعة التنفيذ، كما إنه ركز على المشاريع الصغيرة، ولو كان من الأوفق القيام بحملة توعية وإلى وضع برنامج تدريبي يتعلق بالجوانب الفنية لكانت مردوداته أفضل إذ من شأنها أن تقلل من معدلات البطالة والفقر في العراق.

3- مكافحة الفساد وتعزيز الإدارة الرشيدة

استشرى الفساد في العراق منذ عام 2003 أذ أصبح العراق من أعلى الدول في معدلات الفساد الإداري والمالي، وهو موجود بشكل ملحوظ في عدة مرافق إدارية في العراق، وبسبب ذلك يعتبر العراق مع عدة دول مثل أفغانستان والصومال واليمن والسودان وليبيا من أكثر الدول في معدلات الفساد حسب إحصاء باروميتر للفساد .بسبب الفساد الهائل في العراق[1]، فإن هناك نقص هائل في الخدمات

وتدهور للبنى التحتية وتدهور للتنمية الصناعية والزراعية، إن آرث الفساد وشيوع ثقافته يتطلب المعالجة والحلول السريعة، كونه يقوض عملية الإصلاح الإقتصادي، فمن أجل بناء قدرات المؤسسات لمكافحة الفساد على كافة المستويات في الحكومة يتعين العمل على الآتي[1]:-

- العمل على تشريع قانون النزاهة.
- تعزيز قدرات الهيئة الوطنية للنزاهة، وديون الرقابة المالية،
- تطبيق المعايير المحاسبية والتدقيقية وتفعيل دور الرقابة الداخلية، وتبني سياسة الحد من الفساد قبل وقوعه، وإعتماد قواعد وضوابط سلوك أداء الموظفين ورفع مستواهم المعاشي.
- التطبيق الجاد لقانون الدخل العام والكشف عن الأرصدة.
- إعتماد حملة توعية وطنية شاملة حول مكافحة الفساد وابرازه كونه حالة سلبية وخطرة على حاضر ومستقبل أبناء العراق وليس فقط لكونه مخلاً بالسمعة والشرف وحسن السلوك وإن القانون يعاقب مرتكبيه.
- تفعيل دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في الرقابة.

أما الإدارة الرشيدة فنقصد بها "ضمان نجاح الإدارة وصولاً للحاكم الصالح تتطلب حسن إختيار وتنظيم سلوك المسؤولين والقادة وفقاً لقواعد السلوك والقيم والأخلاقيات الجديدة للمؤسسة التي يديرونها، لتأخذ بنظر الإعتبار إحتياجات وإهتمامات مختلف الفئات في المجتمع بعيداً عن الوساطة والمحسوبية وتكون الكفاءة والولاء للوطن والريادة في الإدارة"

الإستنتاجات

1. تم إثبات فرضية البحث التي بينت إنه من المهم جداً إجراء الاصلاح الاقتصادي في العراق وفق توجه ورؤية المؤسسات الدولية.
2. يهتم العراق بموضوع الاصلاح الاقتصادي الا انه يعاني من مشكلة تذبذب حجم الايرادات والتمويل كونه اقتصاد احادي الجانب.
3. بين البحث ان العراق يحقق نمو اقتصادي غير مستقر وذلك لارتباط النمو بدرجة الاستقرار الاقتصادي العالمي فأن تغيرات اسعار النفط عالمياً تؤثر بشكل مباشر عليه.
4. توصل البحث الى ان العراق يعاني من تضخم نقدي وانخفاض قيمة العملة مع مرور الزمن وان للحكومة جهود كبيرة لكنها غير كافية.
5. توصل البحث الى ان العراق يعاني من فقر وبنسبة عالية جداً مما يعيق من تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في العراق وعدم تحقيق الرفاه المجتمعي والاستقرار العام.
6. توصل البحث الى ان العراق يعاني من خلل في الميزان التجاري ويجب العمل على تحقيق التوازن وتنويع الاقتصاد العراقي.
7. توصل البحث الى ان هناك حالات فساد اداري ومالي كبيرة جداً.

التوصيات

1. ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية التي تنقلها المؤسسات الدولية للعراق.
2. ضرورة العمل على اجراء الاصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع المؤسسات الدولية.
3. من المهم العمل على تحقيق العدالة المجتمعية وتقليص حجم الفقر وفق خطط علمية.
4. ضرورة العمل على تحقيق التوازن في الميزان التجاري والاستفادة من الفائض النقدي.
5. ضرورة القضاء على الفساد المالي والاداري وبكل اشكاله ومستوياته.
6. ضرورة العمل على توثيق الادلة والاثباتات في اي مجال يخص تحقيق الاهداف
7. ضرورة التعاون والتثقيف العام من أجل القضاء على الفساد المالي والاداري في العراق.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا احد .

References:

1. Falah Hassan Thuwayni and Amer Shibl Ziya, Ta’thir al-Tawajjuhat al-Hukumiyyah wa al-Naqdiyyah lil-Bank al-Markazi al-Iraqi ‘ala Ba‘d al-Mutaghayyirat al-Iqtisadiyyah fi al-‘Iraq lil-Muddah 2003–2015.
2. Michael P. Todaro, Al-Tanmiyah al-Iqtisadiyyah, translated by Mahmoud Hassan Hosni and Mahmoud Hamed Mahmoud, 1st ed., Dar Al-Mareekh for Printing and Publishing, Cairo, 2009.
3. Ismail Ubaid Hammadi, Al-Ikhtilalat al-Haykaliyyah fi al-Iqtisad al-Iraqi: Al-Tashkhis wa Subul al-Mu‘alajah, Iraq Center for Research and Studies, Ru’yah

Mustaqbaliyyah fi al-Iqtisad al-Iraqi, Issue 3, 2006.

4. United Nations Development Programme (UNDP), Al-Taqrir al-Sanawi al-Khas bi al-Tanmiyah al-Bashariyyah, 2009.
5. Abdul Majeed Mohammed Rashid, Mustaqbal Siyasat al-Islah al-Iqtisadi bi-Misr fi Zill Nizam al-‘Awlamah, Madbouly Library, Egypt, 2007.
6. Hashim Al-Shammari and Ithar Fatli, Al-Fasad al-Idari wa al-Mali wa Atharuh al-Iqtisadiyyah wa al-Ijtima‘iyyah, 1st ed., Dar Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution, Amman, 2011.
7. Mohammed Arabi Yasser, Mushkilat al-Iqtisad Ghayr al-Rasmi fi al-‘Iraq: Al-Asbab wa al-Athar wa Istiratijiyyat Muqtarahah lil-Hulul, 1st ed., Beirut: Dar wa Maktabat Al-Basa’ir for Printing, Publishing and Distribution, 2011.
8. Ministry of Planning, Central Organization for Statistics and Information Technology, Taqrir Khatt al-Faqr wa Malamih al-Faqr fi al-‘Iraq, Baghdad: Ministry of Planning, 2009.
9. Abdul Hussein Mohammed Al-Anbaki, Al-Islah al-Iqtisadi lil-‘Iraq, 1st ed., Baghdad: Iraq Center for Studies, 2008.
10. Ni‘ma Jumaa, Al-Hisar Did al-‘Iraq: Intihak li-Huquq al-Insan, research paper published in the proceedings of the International Conference organized by Bayt al-Hikma Foundation, Baghdad, 2001.
11. Abdul Ilah Belqziz, Al-Dawlah wa al-Mujtama‘, 1st ed., Beirut: Arab Network for Research and Publishing, 2008.
12. Central Bank of Iraq, Directorate of Statistics and Research, Al-Nasharat al-Sanawiyyah li-‘Am 2022, 2022.
13. Mohammed Ali Zeini, Al-Iqtisad al-Iraqi: Al-Madi wa al-Hadir wa Khiyarat al-Mustaqbal, 3rd ed., Dar Mallak for Printing and Publishing, Baghdad, 2009.
14. Abdul Azeem Abdul Wahid Al-Shukri, “Taqyim Athar al-Istiradat ‘ala Mizan al-Madfu‘at fi al-‘Iraq Khilal al-Muddah (1991–2013),” Majallat Al-Qadisiyah lil-‘Ulum al-Idariyyah, University of Al-Qadisiyah, College of Administration and Economics, Vol. 28, No. 3, 2016.
15. Ali Sayed Ismail, Lessons Learned from Economic Reform Experiences (Based on the International Monetary Fund (Concepts - Results - Lessons), University Education House, Egypt, 2020.
16. Kanaan, Taher Hamdi, Rahahla, Hazem Tayseer, The State and the Market Economy Readings on privatization policies and their global and Arab experiences, Arab Center for Research and Policy Studies, 2016.
17. Khaled Abdul Rahman Hussein, Capitalism and the Free Market Economy, 1st edition, Al-Manhal Publishing House, Amman.
18. http://www.wto.org/
19. https://www.albankaldawli.org/ar/home
20. https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators
21. https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators
22. https://ar.wikipedia.org/wiki.